



ترجمات RCD

# تفاوت التجارب الاقتصادية لدول أوروبا الوسطى

تأليف  
إريك بوم

ترجمة  
علي الحارس



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center for Dialogue  
R . C . D

تنويه  
ان كل الاراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها

## نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركز الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الأفكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحِوارات في الشؤون السياسيّة والتّقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمocrاطية، وتحقيق السِّلْم المُجتَمِعِي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتعاداً تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. ويمثل المركز فضاءً حرّاً يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الأول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الإلكتروني تضم عدداً من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» كمساركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة آلاف عضو عراقي وأوربي وآسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكademie كافية، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤى المركز في بناء شرق الأوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في أروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة أكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيئة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من أجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفي المركز بالتواصل الإلكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز إلى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي أوروبا وآسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها إلى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي واللامني، كما شرع بنشر سلسلة الإطارات والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما أعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية إلى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلة علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والأكثر سعةً وتنظيمًا، ويهدف إلى إثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الأوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

# تفاوت التجارب الاقتصادية لدول أوروبا الوسطى

تأليف  
إريك بوم  
صحافي أمريكي

مجلة ريزون، الولايات المتحدة الأمريكية  
عدد أكتوبر/تشرين الأول 2025

**How Did Poland Get So Far Ahead of Hungary?**

By: Eric Boehm  
Reason Magazine  
October 2025

ترجمة  
علي الحارس

يسترجع السياسي والاقتصادي البولندي (لشک بالتسیروفیچ Leszek Balcerowicz) أحداث حياته التي بُرِزَ فيها اسمه بين أهم الاقتصاديين والسياسيين في بلاده، وينتقي منها درسًا بليغاً لصناعة السياسات في كلّ مكان، فيقول (في حديث مع صحيفة وول ستريت جورنال في العام 2012): "السياسات السيئة هي منبع معظم المشكلات"، لأنّه يرى بأنّ النظم الديمقراطي محاطة بالمجموعات المصلحية التي تحاول توسيع سلطة الدولة لأسباب مالية وأيديولوجية، و"حتى إذا كان هنالك ملائكة في الحكومة، وهذا مما لا يكون، فإنّ عدم وجود قوّة مكافئة من أنصار الحكومة المحدودة يؤدّي إلى حدوث انتقال باتجاه المزيد من الدولانية، والوصول في نهاية المطاف إلى الركود والأزمة".

لقد ساعدت توجيهات بالتسيروفیچ، عندما كان نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للمالية، في انتشال بولندا من الركود الاقتصادي وأزمة الشيوعية بعد العام (1989)؛ وبعد عقدين من ابتكاره لمقاربة "العلاج بالصدمة" لتحرير الاقتصاد البولندي وخصخصته، تمكّنت بولندا من أن تصبح البلد الأوروبي الوحيد الذي تفادي الإصابة بالركود خلال الأزمة الاقتصادية في المدة (2008-2009).

ولا يستطيع أحد اليوم أن ينكر حكمة بالتسيروفیچ، ففي العام (2025) تبوأ بولندا المرتبة العشرين ضمن قائمة الاقتصادات الأكبر حجمًا في العالم، متخطيةً سويسرا في آخر التصنيفات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تستند إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وبعد أقلّ من خمسة وثلاثين عاماً على الخلاص من ريقة التخطيط المركزي على الطريقة السوفيتية، لم تتميّز بولندا ب مجرد امتلاكها لأنجح الاقتصادات الخارجية من خلف "الستار الحديدي"، بل إنّها تحولت إلى بؤرة نشاط عالمي بكلّ ما في العبارة من معنى.

وإنّ الاعتماد على دلالات مؤشر (الناتج المحلي الإجمالي) المفترى إلى الدقة ربّما يؤدّي في الحقيقة إلى نقل صورة لا تعكس الروعة التي وصلت إليها النقلة البولندية، ولذلك يُفضل العدول عنه إلى (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، والذي يقياس المخرجات الاقتصادية لفرد الواحد، وقد بلغ حوالي (13,000) دولار عندما دخلت بولندا حقبتها الرأسمالية في العام (1990)، ووصل إلى (44,000) دولار في العام (2023)، وذلك وفقاً لأرقام البنك الدولي في العام (2023)، وبتعديل الأرقام لحساب التضخم والتعبير عنها بسعر صرف الدولار في العام (2021).

إن الرقم الأخير ما يزال متأخّراً عن متوسّط قيمته في أوروبا (54,000 دولار)، ولكنّه يدلّ على أنّ بولندا استطاعت سدّ الفجوة الفاصلة بينها وبين باقي البلدان الأوروبية بسرعة مذهلة؛ ففي العام (1990) كان هذا الرقم لا يبلغ سوى (38%) من المتوسط، وفي العام (2000) وصل إلى (60%)، ثمّ إلى

(%) 82 في العام (2023)، وهو آخر الأعوام التي تتوفّر إحصائيات بشأنها في بيانات البنك الدولي. وبذلك تكون بولندا قد تمكّنت من اللحاق بالركب الأوروبي خلال مدة لافترة تتجاوز العقد بقليل، ومن المرجح أنها ستستمر بالوتيرة نفسها، لأنّ أرقام الاقتصاد البولندي تزعم تحقيق نمو بلغ (%) 3 في العام (2024) بينما لم يتمكّن الاتحاد الأوروبي ككل سوى من تحقيق نموًّا متعرّضاً مقداره (%) 1 فقط.

وهذا الصعود البولندي المستمر منذ أكثر من ثلاثين عاماً يستند إلى أساس متين قوامه سياسة مالية ناجحة؛ إذ إن الضرائب في بولندا منخفضة (بالمعايير الأوروبية)، فضريبة الشركات ما زالت، منذ أوائل الألفية الثانية، تقلّ كثيراً عن المتوسط العالمي. وينتفع الاقتصاد البولندي أيضًا من دين عامًّ منخفض نسبياً لا يمكنه النزول عن عتبة (60%) من إجمالي الناتج المحلي بفضل شرط دستوري ساعد بالتسير وقيق في إنجازه إبان التسعينيات من أجل السيطرة على الاقتراض. ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت بمثل هذا السقف لتوقف الدين الحكومي الفدرالي عند سقف (17 تريليون) دولار، عوضاً عن الرقم الحالي الذي وصل إلى (29 تريليون).

وتزيدنا قصة النجاح الاقتصادي البولندي دهشةً عندما نقارنها ببلدان أوروبا الوسطى حظي مؤخراً بثناء فئات من اليمين الأمريكي، أي: هنگاريا. فهذا البلد كان في يوم من الأيام أثري من بولندا (عندما خرجت هنگاريا من السيطرة السوقية في العام 1990 أيضًا كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 21,400 دولار)، ولكنّه اليوم يتّأخر عنها، ويبدو أن المسافة تتزايد بين الاثنين. ويقع جزء من المسؤولية عن هذا التأخّر على كاهل الرئيس الهنگاري (فيكتور أوربان Viktor Orbán) الذي أطلق خلال العقد الماضي مشروعًا اقتصاديًا وأيديولوجيًا جذب انتباه المحافظين والقوميين في كل أنحاء العالم، ولا سيّما في الولايات المتحدة؛ وبالإضافة للحملة التي شنّها على الهجرة في بلاده، اتّبع أوربان في المجال الاقتصادية سياسة حمائية شرسة، وعلى سبيل المثال: حارب التضخم في بلاده بفرض ضوابط متشددة على المواد الغذائية والوقود والضروريات الأخرى. لكنّ هذا التحوّل إلى الدولانية جلب معه أزمات شح متوقعة، وكذلك الركود الاقتصادي (كما حذر بالتسير وقيق)، فغاص الاقتصاد الهنگاري في مستنقع الركود بعد أن سجّل أرقام نموًّا سلبية خلال الأربعين الأخيرين من العام (2024).

إنّ الرجل القوي المتهور الذي يحكم هنگاريا حالياً يتمتع بمهارة في لفت الانتباه إليه، ولكنّ بولندا هي من يجدر بها أن تنير الدرب نحو التقدّم، لا من أجل بلدان أوروبا الوسطى وحسب، بل من أجل كلّ بلد يتحرّر من قيود أيديولوجيا الاستبداد وما يرافقها من منهج التخطيط المركزي.



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center For Dialogue  
R . C . D



[www.alrafidaincenter.com](http://www.alrafidaincenter.com)



009647826222246



alrafidaincent



[alrafidaincenter.com](https://www.facebook.com/alrafidaincenter)



alrafidaincent



ص . ب 252 .



[info@alrafidaincenter.com](mailto:info@alrafidaincenter.com)



مركز الرافدين للحوار RCD



العراق - النجف الاشرف - حي الحوزاء - امتداد شارع الاسكان  
العراق - بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية